

على الفور رفضهم لفرض مثل هذا الجدول للنقاش . وتقدم أعضاء مكتب العريف توصية اجماعية الى حكومة الظل برفض ذلك الجدول . وعندئذ اتخذت حكومة الظل القرار غير الاعتيادي، بأن يقتنع وزراء حكومة الظل ضد الحكومة ، على ان تترك لبقية نواب الحزب حرية الاقتراع .

والذي حدث انه كانت هناك حرية كاملة في الاقتراع بالرغم من اسفزاز الضغوط الصهيونية . وعند توزيع الاصوات اقتنع خمسة عشر نائباً عمالياً في المسكر غير الصهيوني ، وامتنع خمسة وسبعون نائباً عمالياً بقي الكثيرون منهم في مقاعدهم في قاعة البرلمان خلال عملية توزيع الاصوات للدلالة على استيائهم من الطريقة التي عولجت بها المسألة .

وما حدث في البرلمان اظهر ان العناصر الصهيونية سوف تسمى لكفالة عدم توجه المؤتمر السنوي الى الالتزام بسياسة تكون اقل تحيزاً لجانب واحد فيما يتعلق بفلسطين ، او اساءة تأويلها ، فيما تشعر القيادة البرلمانية بعدم ارتباطها بالقرار . لكن هذه الاحداث نفسها تبين ايضاً ان مثل هذه الاساليب في العمل سوف تثير معارضة قوية . ولقد بدأ فعلاً النقاش الكبير الذي يستهدف جعل حزب العمال يعترف بأن التسلسل الصهيوني الى صفوفه قد تسبب « بخلق وقائع » معينة دعمت الحزب الى الانحراف عن مبادئه ، كما بدأت بالتأكيد الحملة العنيفة التي ترمي الى اعسادة الحزب الى خطوطه المبدئية .

خاتمة

ان تطورات الاحداث في الشرق الاوسط تستدعي إعادة نظر بوقف حزب العمال الموالي للصهيونية ، واعادة تأكيد لمبادئ الحزب الاساسية . فالصهيونية لم تتخض عن دولة مسالمة واشتراكية في الشرق الاوسط ، بل مجتزع عسكري تسببت سياساته العدوانية بصراع بين اليهود والعرب ، حيث عاشوا معاً لقرون طويلة خلت في سلام . وانه لصراع يتسبب بتهديد متواصل للسلام العالمي .

وان مساندة حزب العمال لاسرائيل والصهيونية تادت الحزب الى موقع باطل جعل الحزب في حالة نزاع مع مبادئه الاساسية تشبه حالة النزاع بين الصهيونية واليهودية . ولقد أصبح الحزب في عزلة

في الشهور الاخيرة - من ارهاب وارهاب مضاد « ، وتصف هذه الاحداث بأنها « ظواهر تكشف مما هو خالئ ، وبالاحرى عن العلة الجذرية المتمثلة في الاختناق في ايجاد حل منصف وانساني لمشكلات المجتمع الفلسطيني » . فالواقع ان هذه العبارة تجسد رفض الموضوعة الصهيونية الاساسية ، كما أكدت الوثيقة على « الحاجة لاشترك المجتمع الفلسطيني بصورة كاملة في أية تسوية يــــراد انجازها » .

لقد اقرت هذه الوثيقة في المؤتمر السنوي ، وبهذا أصبح حزب العمال ملتزماً لأول مرة ، بمراجعة مصالح الفلسطينيين ، وفيما كان مندوبو المؤتمر يقتلون عائدين الى بيوتهم ، اندلعت حرب ١٩٧٢ ، وأصبحت السياسة الجديدة للحزب موضع امتحان مبكر لتوايها ومراميها .

لقد كانت حكومة المحافظين قد أعلنت سياسة الوقف الفوري لامدادات الاسلحة الى فريقي النزاع . وكانت هناك حملة صهيونية عاصفة غابتها دفع بريطانيا للوقوف الى جانب اسرائيل ، وكانت الحركة الصهيونية تنظم عملية كبيرة لنقل عشرات ملايين الاطراف من الاسلحة الى اسرائيل للاغراض الحربية . وفي مجلس العموم تبذل الجو واتفق بين جميع الاحزاب على اجراء مناقشة في الثامن عشر من اكتوبر - تشرين الاول استناداً الى اقتراح بالتأجيل - وهي وسيلة اجرائية لتعاشي التصويت - في ظروف كان فيها قراراً حساساً بصورة بارزة .

وقبل موعد جلسة النقاش في مجلس العموم بيوم واحد ، تلقى نواب حزب العمال مذكرة من « عريف » الحزب تكشف بجلاء من محاولة قوية لاختضاع نواب الحزب للسياسة الصهيونية . وتقول المذكرة : « أود ان ألفت انتباهكم مسبقاً الى انه خضوعاً لقرار من حكومة الظل ، يمكن تقديم جدول اعمال من ثلاثة خطوط لاجل النقاش » . وكان رد الفعل مثيراً ، فان اكثر من ثمانين عضواً أوضحوا

✽ المترجم : أي Chief Whip ، وهو عضو البرلمان الذي يعهد اليه حزبه متابعة الاتصال بنواب الحزب من اجل ان يحضروا الجلسات (المهمة) وأن يلتزموا بخط الحزب (عند النقاش أو التصويت مثلاً) .